الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي في البنيان الاقتصادي
(الخصخصة نموذجاً)

Structural Reforms and Macroeconomic Policies in the Economic Structure

(Privatization Model)

د. خالد عبد الحفيظ محمد حمد

جامعة وادي النيل – السودان- khalidport@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/29 تاريخ القبول: 2020/04/26 تاريخ النشر: 2020/07/14

ملخص:

تتناول هذه الدراسة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي في البنيان الاقتصادي (الخصخصة نموذجاً) بغرض زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على الإصلاحات الهيكلية التي تمت في بنية الاقتصاد، والتعرف على أهم هذه الإصلاحات. وقد افرزت هذه الدراسة عدداً من النتائج، أبرزها: تختلف الأهداف والسياسيات التي تتبناها الدول من تطبيق سياسة الخصخصة بغية التغلب على دوافعها الاقتصادية والسياسية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، ومن دولة نامية إلى أخرى. أيضاً خطورة مقايضةالدين الخارجي بملكية المشروعات الوطنية يكون ذلكغالبا في ضوء امتيازات وضمانات سيتضرر منها البلد.

ومن خلال النتائج السابقة، توصلت الدراسة لعدد من التوصيات، منها: ضرورة تبني خطط قومية لتنويع الهياكل الاقتصادية للدول وفق استراتيجيات تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي. كذلك تشجيع القطاع الخاص على انتهاج سياسة واضحة في التوظيف وذلك بتقديم خصومات ضريبية ومزايا استثمارية للمؤسسات الخاصة التي توفر فرص عمالة حقيقية تتناسب مع نشاطها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاصلاحات الهيكلية، الاقتصاد الكلي، البنيان الاقتصادي، الخصخصة.

Abstract:

This study deals with the structural reforms and macroeconomic Policies in the economic structure (Privatization as a model) to increase the levels of the contribution of the Private Sector in economic activity to achieve desired economic objectives .

The study aimed to shed light on the economic reforms in the structure of the economy, and to identify the most important economic reforms. This study has yielded a number of results, the most prominent: different objectives and policies adopted by States from the application of the privatization policy in order to overcome the economic and political motives in the capitalist countries in the developing countries.

It is during the previous results, the study made a number of recommendations, including: The need to adopt national plans to diversify the economic structures of the according to strategies to increase economic diversification. Also encourage the private sector to adopt a clear policy in employment by providing investment tax credits and benefits of private institutions that provide genuine employment opportunities commensurate with their economic activity.

Keywords: Structural reforms, macroeconomics, economic architecture, privatization.

JEL Classifications C5, G15, G21, E4

مقدمة:

نتيجة تزايد حدة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول وخاصة أزمة المديونية، وعجزها عن خدمة الدين الخارجي واضطرارها الاستعانة بالمؤسسات الدولية لمساعدتها في مواجهة المشاكل. ومن أجل دعم ميزان مدفعاتها ومساعدتها مالياً، قام صندوق النقد الدولي بفرض شروط قاسية على هذه الدول، وتعرف هذه الشروط ببرامج الإصلاح الاقتصادي. ومن هذه الشروط خصخصة المشروعات العامة.

مشكلة الدراسة: على الرغم من أن بعض الدول النامية بدأت بانتهاج الخصخصة منذ فترة وعقب سيطرة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي والأداء غير المرضي إلا أن آليات التنفيذ- التي توصل الخصخصة إلى أهدافها- بقيت إلى الآن دون الطموح

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة في كونها توضح مدى تأثير سياسات الاصلاح الهيكلي على البنيان الاقتصادي للدولة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى الآتي:

تسليط الضوء بداية على مفهوم الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال ما تناوله المفكرون في فلسفتهم الاقتصادية عبر مختلف المدارس.

- التعرف على أهم الإصلاحات الاقتصادية من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية
- توضيح مفهوم الخصخصة ومبرراتها وأهدافها واشكالها وأساليبها.
- تحديد أهم عوامل النجاح الأساسية لقضايا الخصخصة، مع بيان كيفية الاستفادة منها.

فرضيات الدراسة: ان الخصخصة سياسة اقتصادية تحمل بين ثناياها الكثير من الاثار الايجابية والتي يمكن تعزيزها، وعيوباً معينة يمكن معالجتها إذا طبقت وفق برنامج علمي مدروس.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة استخدام المنهج التاريخي المعتمد على الأحداث التي وقعت في الماضي، وتحليلها، وفهمها، وتفسيرها على أسس منطقية. إضافة للمنهج الوصفي لوصف موضوع الدراسة بطريق منهجية علمية صحيحة، للتوصل إلى نتائج عملية وبطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الصحيحة للظاهرة.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور

المحور الأول: الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي.

المحور الثاني: مفهوم الخصخصة والأسس النظرية التي تقوم عليها

العوامل والركائز التي يجب أن تستند عليها الخصخصة

أشكال وأساليب الخصخصة

أساليب وطرق إعادة تقييم الأصول

معوقات نقل الملكية من العام إلى الخاص

المحور الثالث: الأثار الاقتصادية لتطبيق الخصخصة

المحور الأول: الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي

تمثل برامج الإصلاح الاقتصادي حزمة متكاملة من سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي تُنفذ في المدى القصير والمتوسط والطويل. تتضمن تلك البرامج عدد من السياسات التي تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي. وتشتمل هذه البرامج على نوعين من سياسات الإصلاح، يتمثل الأول في سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي Policies Stabilization Economic، فيما يتمثل الثاني في سياسات التكيف الهيكلي.

أولا: مفهوم الإصلاح الهيكلي:

تبنت معظم دول العالم مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تنوعت ما بين إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي وحزم أخرى للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف دفع النشاط الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الاقتصادية. حيث قامت العديد من هذه البلدان بمواصلة تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ

سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتحرير التجارة ودعم القطاع المالي بمساندة عدد من المؤسسات الدولية.

ثانياً: دو افع ومبررات الإصلاح الاقتصادي:

من المهم الوقوف على مبررات الإصلاح بما يعني طبيعة التحديات الاقتصادية القائمة والدوافع وراء تبني عدد من الدول لسياسات مختلفة للإصلاح الاقتصادي عبر السنوات المختلفة فرغم اختلاف الاهمية النسبية لهذه المبررات أو الدوافع على مدار الفترة أو ما بين دولة وأخرى، فان هناك عدد من الدوافع أو مبررات الإصلاح التي تعتبر إلى حد كبير مشتركة ما بين عدد من الدول. وتشتمل هذه المبررات/الدوافع في:

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي. Stability Macroeconomic Achieving
2. الوصول إلى النمو الشامل والتشغيل.Reaching Growth Sustainable and Inclusive
3. تنويع هياكل الاقتصادات .Economic Versification
4. تعزيز الإنتاج والتنافسية.Enhancing Productivity and Competitiveness

ثالثاً: المرجعية النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي:

تتبنّى الكثير من البلدان من حين إلى آخر برامج لمواجهة الاختلالات الهيكلية المتمثلة عموماً في اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وذلك لدعم الإصلاحات الهيكلية المتمثلة في السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد.

الإصلاح الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.

إن مدارس الفكر الاقتصادي وإن كانت لا تختلف كثيراً حول مفهوم الإصلاح الاقتصادي، إلاّ أنّها تختلف على أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تختلف على نوع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الإصلاح. وسوف نتناول بعض هذه المدارس باختصار:

1. **المدرسة التقليدية:** يبني الفكر التقليدي على فروض التشغيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب وتصوره بعدم وجود بطالة على مستوى النشاط الاقتصادي ككل، وبالتالي يرون أن التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الأجل القصير سوف تتلاشى في الأجل الطويل وذلك وفق عوامل الاستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الاقتصادي، وهذه التقلبات قصيرة الأجل ترجع من وجه نظر التقليديين إلى عدة عوامل منها:
   - تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.
   - جمود الأجور والأسعار نتيجة ظهور الاحتكار.
   - عدم الانسجام والتجانس بين العناصر المختلفة للنظام والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك.

   بيد أن طول فترات الكساد الاقتصادي وخاصة في مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين جاءت مغايرة بحكم التقليديين وترتب على ذلك انخفاض كبير في حجم الإنتاج ومعدل الاستثمار، وظهور البطالة على نطاق واسع، وهذا كشف عن ضعف الفروض التي بني عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. (بن شهرة:2008).
2. **المدرسة الكينزية:** برزت المدرسة الكينزية بقيادة البريطاني " كينز" بعد ان عجزت المدرسة التقليدية في تغيير الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، وعدم إيجاد حلول لها.

   وتركز المدرسة الكينزية أساساً على سياسات الطلب الكلّي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنه المقاربة التي يقدمها لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخم تكمن في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية. ذلك أن السياسات المالية والنقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلّي الفعال ومنه زيادة حجم الناتج المحلّي وزيادة مستوى التوظيف. ويعترف الكينزيون أن زيادة حجم الطلب الكلّي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، لكنّهم يسارعون إلى القول إن ذلك لا يمثّل عائقاً كبيراً في حالة عدم التوظيف الكامل للموارد (الاقدي: 1996).
3. **المدرسة النقدية:** عرفت بمدرسة شيكاغو، حيث تتّخذ من تغلب كمية النقود سبباً رئيسياً لتفسير تغلب النشاط الاقتصادي ويتّخذ موقف مدرسة شيكاغو فيما يتعلّق بالسياسة النقدية، المرونة والاستقرار الاقتصادي إلى عدة فرضيات، أهمها:
   - إن الاقتصاد الحر لديه عوامل استقرار ذاتية تضعف تيار عدم الاستقرار الاقتصادي.
   - ضعف السياسة النقدية التوسعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في الآجال الطويل
   - الهدف الأول لتحقيق الاستقرار هو تحقيق الاستقرار في الأسعار.
   - إن التضخم والانكماش واختلال ميزان المدفوعات هي مجرد ظواهر نقدية.

- التحكّم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية.

وتفسير مدرسة شيكاغو لعدم الاستقرار الاقتصادي يرجع في التقلبات في عرض النقود. وبالتالي نستخلص أن كلاّ من المنهج التقليدي ومنهج مدرسة شيكاغو قد تناولا موضوع الاستقرار الاقتصادي من منظور واحد بالرغم من تباعد مدة وجودهما (بن شهرة: 2008).

4. **المدرسة الهيكلية**: تقدم المدرسة الهيكلية تفسيراً مغايراً تماماً لتفسير المدرسة النقدية فيما يخص الأزمة الاقتصادية التي هزت اقتصاديات الدول النامية. فالأزمة وفق منظور هذه المدرسة لا ترجع إلى وجود فائض في الطلب الكلّي وما ينجم عنه من عجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وإنّما تعود الأزمة إلى وجود ضعف. ومن ثم رؤية المدرسة الهيكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي تبنى على تدخل الحكومات لإزالة أسباب الاختناقات السابقة وزيادة الاستثمار، أي تبنى سياسة اقتصادية توسعية.

رابعاً: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي:

تسعى الإجراءات التي يقوم بها صندوق النقد الدولي إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي وتوزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين صندوق النقد والبنك الدوليان في إطار المهام الوظيفة لكل منها.

1. **التثبيت الاقتصادي**: تضمن عادة حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن ما بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية القائمة من خلال الاتجاه إلى خفض مستويات الطلب الكلي مع توجه نحو إعمال أليات السوق وذلك باستخدام كل من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف (راشد: 2008).

وعلى أية حال، فإن برنامج التثبيت تحتوي على مجموعة من السياسات النقدية والمالية التي تستهدف القضاء على التضخم الذي يؤثر على ميزان المدفوعات وبالتالي على الميل للاستدانة، وتحقيق هذا الهدف يقاس في رأي الصندوق بما تحققه البلد من خفض في العجز بالموازنة العامة للدولة، ومن زيادة في الاحتياطات النقدية ومن فائض في ميزان المدفوعات، حتى ولو تم ذلك على حساب وقف التنمية وزيادة معدل البطالة وزيادة تدهور مستوي معيشة المواطنين (الاهواني: 1993).

2. **التصحيح أو التكييف الهيكلي** Adjustment Structural تتضمن هذه السياسات عدد من التدابير التي تستهدف تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية وإصلاح هيكل الحوافز الاقتصادي، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، وتحرير سعر صرف العملة المحلية وإزالة القيود في أسواق السلع والمنتجات وزيادة مستويات كفاءة الجهاز الإداري للدولة، والتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي المباشر (المسافر: 2002).

ويستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية والأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية إما المتوسطة أو الطويلة وتعني البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكّد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفؤة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتّع ارتفاع معدل عائدها وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة (النجيفي: د. ت).

خامساً: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي:

تستهدف هذه المتطلبات أساساً تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات اقتصاد السوق وإزالة عوائق حركية رؤوس الأموال والسلع والعناصر الإنتاجية في السوق الدولي من خلال تقلص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه المتطلبات:

1. **تخفيف العجز في الموازنة العامة**: من أهم الأهداف التي تبناها صندوق النقد الدولي سعيا منه إلى تحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات لأن عجز ميزان المدفوعات يرجع أساسا إلى معدل التضخم المرتفع الذي يرجه بدوره إلى الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة، وهو ما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة (عبد الحميد: 2000).
2. **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات**: لا شك أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي. ويرى صندوق النقد الدولي أن الإفراط في الطلب الناتج عن العجز في الميزانية العامة للدولة بسبب عجز القطاع العام المالي وعجز المؤسسات الإنتاجية والخدماتية التابعة للقطاع العام (عبد الخالق: 1992).
3. **دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي**: من خلال وضع برنامج بسيط عام مطلوب تنفيذه عالميا مهما اختلفت ظروف مكان تطبيقه ويتم تنفيذه على مجموعة من الدول النامية، حيث اكتشف الصندوق أن الاختلالات التي تواجه هذه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل إن هذه الاختلالات لها جذور هيكلية يحتاج حلّها إلى مدة أطول.

المحور الثاني: مفهوم الخصخصة

يرجع تاريخ أول عملية للخصخصة Privatization في العالم، بمعنى قيام شركة خاصة بخدمة عامة كانت تضطلع بها مؤسسة حكومية، يرجع إلى سماح بلدية نيويورك لشركة خاصة بأن تقوم بأعمال نظافة شوارع المدينة عام 1676م (رزق: 2010).

أما في عصرنا الراهن فتعتبر بريطانيا الدولة الرائدة في تطبيق اسلوب الخصخصة وذلك في بداية الثمانينيات في القرن الما ضي عندما تسلم حزب المحافظين الحكم بعد انتخابات عام 1979حيث تبنت حكومة تاتشر برنامج خصخصة المشروعات والمرافق العامة وشكل هذا البرنامج بداية تاريخية سرعان ما تبنته معظم دول العالم واخذت به مختلف الأنظمة السياسية (القطب: 2002).

وفي إلتفاتة مهمة، ينقل الدكتور عبده محمد فاضل: (إن ابن خلدون المفكر الإسلامي هو الذي فكر في تطبيق سياسة الخصخصة التي تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص، فقد تحدث أبن خلدون منذ العام 1377 ميلادية عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاج. وهي فكرة تدل على عمق فهم ابن خلدون، وإدراكه في وقت مبكر لأهمية القطاع الخاص وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه) (الربيعي: 2004).

وهكذا فقد ظهرت مصطلحات عديدة في الآونة الأخيرة للتعبير عن عملية تحويل بعض الوحدات الإنتاجية من نطاق القطاع العام إلى نطاق القطاع الخاص، من أبرزها الخصخصة، التخصيص، التخصصية، الخوصصة، الأهلنة، التفريد ونزع الملكية العامة وغيرها. ولكن من أكثر هذه المصطلحات شيوعاً في الاستخدام تعبير الخصخصة Privatization، ولكننا نستطيع أن نميز ثلاثة مفاهيم وهي:

- الأول: تحرير النشاط الاقتصادي والمالي، وإعطاء القطاع الخاص مجالاً أوسع.
- الثاني: علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص، وذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المنشآت العامة وإدارتها وفقاً لطريقة سير المنشأة الخاصة.
- الثالث: تحويل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص.

وهنا يجب على أية دولة ان تحدد المفهوم الذي ستتبعه حتى يمكن ان تكون الخطوات التنفيذية التي ستقوم بها على هدى هذا المفهوم... بمعنى ان تكون الخطو ات التنفيذية مؤدية الى تنفيذ المفهوم او الهدف من الخصخصة وليس مفهوما وهدفا اخر (العبد الله: 1999).

أولاً: تعريف الخصخصة: تعددت التعريفات التي قدمت للخصخصة (Privatization) وتضاربت المعاني من كاتب إلى آخر حسب نظرة كل كاتب من زاويته وأوضاع بلده . وفي الدول العربية لم يتفق الكتاب والباحثون العرب على مصطلح عربي وحيد يرادف كلمة.(Privatization) وقد آثر الباحث استخدام مصطلح الخصخصة كونه أكثر انتشارا واستخداما في الأدبيات الاقتصادية.

لقد ظهرت تعريفات كثيرة للخصخصة تدور معظمها حول فكرة التحول من العام إلى الخاص باختلاف أساليب وطرق هذا التحول، وفيما يلي استعراض لمجموعة من التعريفات:

ويعرف البنك الدولي الخصخصة بأنها تعني:((زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها)) .

وفي تعريف آخر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد) ((الخصخصة جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي، وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الاقتصادية)) .

ويرى البعض أن الخصخصة تعني((التصرف في المؤسسات العامة سواء ببيع الأسهم التي تملكها الدولة في راس المال أو بيع العناصر المنتجة من عقارات وتجهيزات التي تملكها هذه المؤسسات)). وينصرف هذا المفهوم إلى خصخصة الملكية عن طريق نقل ملكية الأسهم أو الأصول فقط، سواء كان بيع كلي أو جزئي عن طريق طرح الأسهم للاكتتاب العام أو أحد أساليب نقل الملكية (بو عواجة: 1988).

أيضاً عرفت بأنها ((تحويل المشروعات التي تملكها الدولة أو التي تملكتها عن طريق التأميم إلى القطاع الخاص ليتولى أمرها كلية أو ليشارك الدولة فيها)) .وينصرف هذا التعريف إلى شراء القطاع الخاص للمشروعات وتحويل الملكية من يد الدولة إلى القطاع الخاص أو مشاركته في جزء من ملكية المشروع عن طريق عقود الإدارة أو عقود التأجير أو المقاولة أو المناقصة يقوم بها القطاع الخاص بدلا من القطاع العام مع احتفاظ الدولة بملكية المشروع (زايد: 1990) .

وذكر البعض الآخر بأنه يجب ألا تقتصر الخصخصة في بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص ولكن من اجل تحقيق أهداف التنمية يجب أن تتسع لتشمل مفاهيم أخرى أهمها:

1 . تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص سواء عن طريق بيع أسهم مؤسساته للجمهور أو لشركات أو مؤسسات منتقاة.
2 .إزالة احتكار القطاع العام لإنتاج سلعة أو لتوفير خدمة معينة، عن طريق تشجيع القطاع الخاص للدخول في المنافسة مع القطاع العام في توفير مثل هذه السلع والخدمات.
3. عرض بعض الأنشطة التي يقوم بها القطاع العام للقطاع الخاص من خلال المناقصة أو المقاولة (موسى: 2004).

واستخدم البعض عبارات أخرى تحمل معنى هذا المصطلح مثل توسيع الملكية، التخلص من الوحدات الخاسرة، التخلص من النظام الاشتراكي، كما يعني المصطلح أيضاً عكس التأميم (ماهر: 2003).

بينما يرى اقتصاديون آخرون بأنها مجرد العودة للعمل بآليات اقتصاد السوق لتحديد سقوف الإنتاج وكيفية التوزيع وتحفيز الأرباح دون إعادة الاعتبار للقطاع الخاص، كما هو الحال في الصيغة الاقتصادية التي تعارف المفكرون عليها في دول أوروبا الشرقية والصين وسائر بلدان مجموعة الدول التي أخذت بالمفاهيم الماركسية (الابرش: 2002).

وفي تلخيص مهم لمفاهيم الخصخصة المتعددة، يحاول الدكتور أحمد منير النجار جمعها: ب ((التوسع التدريجي في الملكية الخاصة، أو التخلص من المؤسسات الحكومية الخاسرة، أو تحويل دائم لنشاطات إنتاج الخدمة العامة للقطاع الخاص، أو هي نقل ملكية وإدارة نشاط اقتصادي من القطاع العلام إلى الخاص، أو هي سياسات متكاملة تعتمد على آليات السوق والمنافسة)) (النجار: 2001) . ويبدوا ان هذا هو التعريف الراجح لما تضمنه من شمولية في الطرح شمل كل تفصيلات عملية الخصخصة.

ثانياً: دو افع الخصخصة: هناك الكثير من المبررات التي يطرحها الكتاب والمتخصصون في الاقتصاد لتبني الخصخصة كمنهج وأسلوب لتجاوز العديد من المشاكل الاقتصادية. ويمكن تلخيص الدوافع والأسباب كما يلي:

1. تراكم المديونيات الخارجية للدول المدينة والعجز في ميزانياتها.
2. الضغط الذي يمارسه صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات المالية الأخرى.
3. التدني المتواصل في أداء المشروعات العامة وتدهور أوضاعها ومستوى خدماتها.
4. تضاؤل قدرة الحكومات على التوسع في الاستثمار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة.
5. التوجه نحو العولمة والتحرر الاقتصادي وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات.

وهناك دافع قد لا يقل أهمية عن الدوافع الأخرى وهو الدافع الأيديولوجي، فهناك رغبة عارمة لدى دول النظام الرأسمالي بتعميم كل مبادئه وتنظيماته على كل دول العالم، سواء كان ذلك في صالح هذه الدول أو في غير صالحها. لأن ذلك يتيح لها الاستحواذ على العديد من الشركات والمؤسسات الوطنية أو المشاركة فيها غير عابئة بما يكون لذلك من أثر على الاقتصاد القومي (دنيا: 2003).

بالإضافة الى ذلك، فأنها تتضمن أيضا دوافعا سياسية، منها، إحداث تغييرات في التوازنات السياسية، ففي البلدان الرأسمالية تحدث تغيرات لصالح الأحزاب اليمينية المحافظة، بينما في الدول المتخلفة تخفي في طياتها محاولة التأثير على التنظيمات السياسية التي فضلت الخيارات الاشتراكية. وتؤدي الضغوط الخارجية التي يمارسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ووكالة التنمية الدولية الأمريكية دورا رئيساً في مراحل سياسات الخصخصة في كثير من البلدان المتخلفة لصالح رأس المال الدولي ومحاولتها تحويل العالم إلى سوق واحد (الشحات: 2001)..

ثالثاً: أهداف الخصخصة: تتعدد أهداف الخصخصة وتتنوع بين دولة وأخرى، ويعتبر الهدف الذي تنشده الخصخصة الأساس لنجاح البرنامج، لذلك يمكن تحديد الأهداف في أربع مجموعات:

3-1: الأهداف الاقتصادية:

1. تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية لتعزيز النمو الاقتصادي والمنافسة.
2. تحويل الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد سوقي على أساس المنافسة.
3. تحرير التجارة وحرية رؤوس الأموال والأيدي العاملة.
4. إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات.

ويكاد يجمع أغلب الباحثين (بأن رفع وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وإطلاق ديناميكية النمو في الاقتصاد، وتوفير فرص العمل، هي النقاط الأبرز على مستوى الأهداف الاقتصادية) (المتوكل: 2001)، حيث تتحقق هذه الأهداف عن طريق اجتذاب رأس المال) المحلي، الأجنبي) إضافة للتقنيات الحديثة، وتطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية والتسويقية.

2-3: الأهداف المالية:

1. تخفيض من أعباء الموازنة العامة المتمثلة في الإسراف المستمر للموازنة في صورة دعم مستمر ومتزايد للمشروعات العامة والخاسرة عن طريق تقديم المنح والمساعدات. لا شك في أن توقف الدولة عن الدعم المقدم للشركات العامة الخاسرة يجنب الموازنة العامة للدولة من تحمل تلك الأعباء عند نقلها إلى القطاع الخاص وتحصل الدولة على موارد من بيعها، وكذا تحصيل ضرائب على أرباح هذه الشركات التي تم خصخصتها (شريم: 2000).
2. زيادة إيرادات الدولة من خلال الضرائب على الشركات خصخصتها.
3. تخفيض الدين العام وتخفيض الأعباء المالية المستمرة والمرتبطة بخدمات الدين العام.
4. امتصاص جزء من السيولة المتداولة التي تقود إلى التضخم.
5. النهوض بالأسواق المالية وتسهيل تدفق رأس المال الأجنبي وتعبئة المدخرات المحلية لرفع عجلة التنمية، وسد احتياجات الدولة (لتغطية عجز الموازنة العامة) والمشروعات من رؤوس الأموال اللازمة. (أحمد: 2001).
6. تعزيز انسيابية الاستثمار الأجنبي.

3-3: الأهداف السياسية:

1. الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين.
2. إعادة الملكيات والأصول إلى القطاع الخاص التي سبق تأميمها يؤدي إلى مصالحة وطنية.
3. يتضمن النظام الرأسمالي توفير الديمقراطية الليبرالية في الحقل السياسي ورفع القيود عن المواطنين والشعور بالمشاركة في صنع القرارات.

4-3: الأهداف الاجتماعية:

1. رفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية.
2. معالجة القضايا الإدارية لعلاقة الأجهزة الحكومية بالأفراد.
3. توسيع وتنويع قاعدة الملكية بهدف زيادة المنافسة من خلال تشجيع القطاع الخاص على الدخول في كافة المجالات الاقتصادية، (الجلبي: 2005).

الأسس النظرية للخصخصة

1. تستمد الخصخصة مبرراتها من النظرية الاقتصادية السائدة (الليبرالية الجديدة) التي من فروضها الأساسية (نظرية المستهلك ونظرية المنتج).
2. تأثر الفكر التنموي للبلدان النامية بالفكر السائد في الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي، وغابت في كلا النموذجين استراتيجية التنمية الشاملة بمفهومها الحديث، وساد المفهوم التقليدي للتنمية.
3. الدول النامية التي تعاني من التخلف وتواجه أزمات اقتصادية متعددة وتسعى جادة للحصول على مساعدات المؤسسات المالية الدولية التزمت بمقتضاها ببرنامج (الإصلاح الهيكلي) المُعد من قبل تلك المؤسسات نموذجاً صالحاً في رأيها لكل زمان ومكان. والمحور الرئيسي في برنامج التعديل الهيكلي هذا هو نقل الملكية من العام إلى الخاص وأصبحت الخصخصة محوراً لعملية إعادة الهيكلة (مرزوق: 1999).

العوامل والركائز التي يجب أن تستند عليها الخصخصة

من المعروف أن الخصخصة لا تمثل غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق غايات، ولتحقيق هذه الغايات ينبغي أن تستند سياسة الخصخصة على مقومات وركائز اقتصادية وإدارية ومؤسسية تشريعية تمكن من تكيفها بما يتناسب مع ظروف الواقع الذي تطبق فيه. من هذه العوامل والركائز (سالم: 1996):

أولاً: تكامل السياسة التخصصية مع سياسات الإصلاح الاقتصادي.

ثانياً: بلورة سياسة واضحة تستند إلى فحص وتقييم المجالات المختلفة من الأنشطة التي تمارسها الدولة والتي يمكن تطبيق السياسة التخصصية عليها.

ثالثاً: تصحيح أوضاع المشروعات العامة المقرر تخصيصها من خلال معالجة الاختلال في الهيكل التمويلي، الصيانة أو تصفية

المشروعات التي تعتبر في حالة إفلاس واقعي أو دمج البعض الآخر- منعاً لاحتمالات فشل أو انهيار هذه المشروعات بعد تخصيصها.

رابعاً: علاج مشكلات تقييم المشروعات المطروحة للبيع ومعالجة الاختلال في القيمة الدفترية التاريخية للأصول عن قيمتها السوقية.

خامساً: سلامة معايير اختيار المشروعات والأنشطة التي سيتم تخصيصها.

سادساً: توسيع وتنويع قاعدة الملكية.

سابعاً: تطوير مؤسسات القطاع المالي والمصرفي

ثامناً: تطوير التشريعات، وهو أحد الركائز الرئيسية للخصخصة.

أشكال وأساليب الخصخصة

قبل الخوض في الأسلوب المفضل للقيام بعملية تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص يتوجب على المعنيين الاهتمام بأمرين:

الأول: هو تحديد القطاعات أو المجالات التي سيتم شمولها بعملية التحويل.

الثاني: تحديد سرعة عملية التحول نحو القطاع الخاص.

بالنسبة للموضوع الأول تنقسم الآراء في هذا المجال إلى قسمين:

الاتجاه الأول: عدم استثناء أي قطاع من القطاعات الاقتصادية من عملية الخصخصة، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن كل القطاعات الاقتصادية إنما تخضع لنفس الظروف والعوامل الدافعة للخصخصة، وأن بقائها بيد القطاع العام سوف يفرغ العملية من معناها.

الاتجاه الثاني: استثناء قطاعي الخدمات الأساسية من عملية الخصخصة... ويرجع هذا الفريق الأسباب التي تدعو إلى ذلك إلى ارتباط هذه القطاعات بحياة المواطنين. كما أن الموارد الطبيعية يجب أن تبقى مملوكة للدولة ضماناً للاستقلال السياسي والاقتصادي للبلد.

أما ما يتعلق بالموضوع الثاني المتعلق بمدى سرعة عملية الخصخصة، انقسمت الآراء إلى ثلاثة اتجاهات كالآتي:

1. **الخصخصة الفورية** (أسلوب الصدمة): ويتم الإعلان عن التنفيذ الفوري لبرنامج الخصخصة خلال فترة قصيرة نسبياً (سنة واحدة)، وهنا يجب الأخذ بالاعتبار ضرورة وجود خطط محددة موضوعة مسبقاً للقطاعات والأسلوب المتبع للخصخصة.
2. **الخصخصة المتدرجة**: وهنا يتم الشروع بعملية الخصخصة بصورة تدريجية قد تستمر من (3-5) سنوات بحيث يتم تحويل جزء من القطاعات خلال فترات متباعدة نسبياً وذلك للسماح بالتكيف الاقتصادي والاجتماعي لعملية الخصخصة ونتائجها المتوقعة.
3. **خصخصة المرة الواحدة**: وهنا يتم اختيار القطاعات الاقتصادية التي سيتم تحويلها للقطاع الخاص والشروع بتحويلها دفعة واحدة خصوصاً إذا كانت هذه القطاعات صغيرة وهامشية ولا تمتلك تأثيراً كبيراً على الاقتصاد المحلي وشرائح عريضة من المواطنين، أما إذا كانت هذه القطاعات كبيرة ومهمة فإن العملية قد تستغرق ما بين (10-15) سنة، وهي عملية قد تُخرج الخصخصة من إطارها الاقتصادي الصحيح وعادة ما تكون هذه العملية نتيجة لضغوط خارجية.

وعموما تأخذ عملية الخصخصة أشكالاً مختلفة حسب الظروف الخاصة التي تمر بها الدول المعنية، وحسب المرحلة التي قطعتها في عملية إعادة الهيكلة، ومستوى المقاومة التي تبديها القوى المناهضة للخصخصة، ومن هذه الأشكال:

(1) **تخصيص الإدارة:** بافتراض أن درجة الكفاءة الاقتصادية لا ترتبط بملكية المؤسسات والإدارات العامة بل بإدارتها وفقاً للطريقة المتبعة في القطاع الخاص وتتضمن الاتي:

1-1 عقود الادارة: وهي العقود التي تبرمها الحكومة أو الجهة مع المؤسسات والأفراد المحليين والأجانب لإدارة المنشأة العامة، لقاء أجور محددة أو نسبة من العائدات، أو حصة من رأس مال المنشأة (الهندي: 1995).

ويبين الدكتور فاضل ميزات هذا الأسلوب بأنه: يتيح للسلطات مراقبة سير العمل واكتساب العاملين في الشركة الخبرة الإدارية والفنية التي تؤهلهم لاضطلاع بالمسؤولية بعد انتهاء العقد، وهي خبرة تتناسب مع حرص الأفراد والرغبة في اكتسابها حال مدة العقد. (الربيعي، مرجع سبق ذكره:2004).

2-1 التأجير: تتيح عقود التأجير استثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص لقاء رسوم أو أجور محددة من قبل الدولة، وفي هذه الحالة قد يطالب المستأجر بتخفيض عدد العاملين واستبدال عناصر الإدارة العامة بعناصره. ويتميز عقد التأجير بعدة مزايا هي: كونه

يضمن للحكومة مبلغاثابتا دون مخاطر، كما يعد من الناحية المالية أنفع من لجوء الحكومة للاقتراض. بالإضافة الى بقاء ملكية الأصول بيد الحكومة وضمان سلامة المؤسسة والمشروع من يد الأجنبي.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الأسلوب يطبق عادة على الأصول الثابتة الضخمة وذات الأهمية الكبيرة، كأن يكون ميناء بحري أو مطار أو ما شابه ذلك.

(2) **البيع الجزئي** (تحويل مشروعات مشتركة بين القطاع العام والخاص): ويتم ذلك من خلال فتح باب المساهمة في رأس مال الشركة للقطاع الخاص. ويلاحِظ في هذه الطريقة للخصخصة، أن الحكومة لا تتصرف في ملكيتها الحالية للشركة، بل تزيد من الملكية في الشركة وهذا يؤدي إلى التخفيف من مركز ملكيتها، وتسمى هذهِ الحالة شركة أو مؤسسة مشتركة .أن هذا الأسلوب لا يخلو من عيوب، رغم ما فيه من مميزات، فمن عيوب هذا الأسلوب (أحمد، مرجع سبق ذكره:2001):

1. التردد والخلوف من عدم مصداقية الحكومة في بعض المعلومات الخاصة بالشركة.
2. تردد رأس المال الخاص وتخوفه من الشراكة كونها تمتاز بالروتين الإداري وتعقيداته.

أما بالنسبة للمميزات فهي كثيرة وتفوق العيوب والسلبيات، وهي:

1. تحسين الأداء وإدارة الركلة وفق أسس المشروع الخاص والأسس الاقتصادية.
2. يؤهل الشركة ويسهل تحويلها بالكامل للقطاع الخاص بعد تحسن الوضع الإداري والمالي.
3. زيادة عوائد الدولة والمشاركين في الشركة نتيجة اشتراك القطاع الخاص.
4. ارتفاع ثمن المؤسسة عند البيع مستقبلاً، وهذا يحقق مصلحة مشتركة للدولة والمؤسسة.

(3) **نقل الملكية إلى الإدارة والعمال**: هناك ثلاثة أساليب لتمليك العاملين في رأسمال المنشأة. وفيما يلي توضيح لهذه الأساليب:

3-1 اختيار الأسهم: ويقصد به إصدار المنشأة لوثيقة باسم كل عضو من أعضاء الإدارة، وتعطيه الحق في شراء حصة من أسهم رأسمال المنشأة في تاريخ لاحق وبسعر يحدد في الوثيقة عادة يكون أقل من أسعار الأسهم المطروحة للاكتتاب.

3-2 خطة مشاركة العاملين في ملكية المنشأة: وفيها تقوم وحدة تنظيمية مختصة نيابة عن العاملين (قد تكون نقابة العمال) بالحصول على قرض طويل الأجل بهدف استخدام حصيلته لتمويل شراء جزء من الأسهم العادية أو حصة في رأسمال الشركة التي يعملون فيها.

3-3 شراء الإدارة أو العاملين أسهم المنشأة بأموال مقترضة: فيتم ذلك بشكل ينتهي إلى أن تكون نسبة القروض إلى حقوق الملكية (5/1). بل في بعض الحالات لم تتجاوز نسبة حقوق الملكية إلى رأس المال (2%)، وفي الحالات التي تنتهي الشركة بأن تكون مملوكة لعدد محدود من المساهمين، فحينئذٍ تتحول من شركة مساهمة إلى شركة خاصة يديرها ملاكها الجدد.

ومن الملاحظ على هذه العملية، صعوبة تحويل سلوك العمال إلى مالكين بين عشية وضحاها مما يتطلب وقتا للتكييف والتطوير. ونستطيع أن نجمل أهم مميزات هذه العملية بالتالي:

1- تجنب الدولة المصادمات مع العمال والرافضين لعملية الخصخصة.
2- يزيل التخوف بين العمال ويغرس في نفوسهم الطمأنينة.
3- هذا الأسلوب يوفر الأسهم لثلاث فئات هي (المديرين، المستثمرين، العمال).

(4) **الطرح العام للأسهم** (الاكتتاب): يقصد به قيام الحكومة بطرح كل أسهم رأسمال المنشأة وبيعها للجمهور من خلال سوق الأوراق المالية. ويتميز هذا الأسلوب بأنه سريع وغير مكلف للبيع بالنسبة للحكومة، ويساعد على تحقيق هدف توسيع الملكية مع السيطرة على الجزء الذي ترغب الحكومة في الاحتفاظ به من الأسهم، كما يؤدي إلى البيع بأسعار أعلى بكثير من القيمة الدفترية، وهو أقل إثارة للانتقادات التي قد تنجم بسبب البيع بسعر منخفض. كما أنه أكثر تأخيرا لمشكلة العمالة الزائدة، ويولد إيرادات للعديد من المؤسسات المالية الأخرى. بالإضافة لقدرته على التغلب على مشكلة تقييم المشروعات وتوسيع نطاق الملكية والمنافسة (عفيفي: 2003).

(5) **البيع المباشر**: تعد عملية البيع المباشر أكثر الطرق انتشاراً واستخداماً لنقل الملكية، وتأخذ عملية البيع المباشر عدة أشكال من أهمها:

5-1 استدراج العروض: تستخدم هذه الطريقة في بيع المنشآت الهامة والاستراتيجية، والتي تطلب إدارتها مواصفات خاصة وقدرات تمويلية، وخبرات في المجال الذي تعمل فيه. إلا أن هذه الطريقة تفتقد للشفافية الكافية، وتؤدي في حالات الفساد الإداري، بالإضافة إلى تمركز الثروة، وتشكيل احتكارات خاصة.

2-5 المزاد العلني: تتيح هذه الطريقة فرصة أكبر من الشفافية، إلا أنها لا تمنع أشكال التواطؤ بين المشتركين لتخفيض قيمة الأصول، كما أنها قد تكون وسيلة لتمركز الثروة، والسيطرة من قبل جماعة من المتمولين على حساب مفهوم توسيع الملكية الذي تروج له الخصخصة.

3-5 البيع عن طريق السوق المالية: وذلك عن طريق طرح أسهم المنشأة المراد بيعها في السوق المالية، وتتطلب هذه الطريقة وجود سوق مالية نشطة وشفافية عالية في تقييم أوضاع المنشآت المطروحة للبيع.

ومن الناحية النظرية، تتيح الأسواق المالية إمكانية مشاركة صغار المدخرين والأفراد في ملكية هذهِ المنشآت. إلا أن الناحية العملية تثبت خلاف ذلك، حيث يقوم كبّار الممولين الذين يحصلون على الحزمة الأكبر من الأسهم بالاستيلاء على مجالس إدارتها.

4-5 البيع بالتراضي: ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عند بيع منشآت استراتيجية وهامة في قطاع الخدمات العامة أو الصناعات الاستراتيجية، حيث أهلية المستثمر الجديد وقدرته على التطوير والتحديث شرط أساسي في عملية نقل الملكية.

5-5 بيع الأصول المحلية لقاء الديون الخارجية: بهدف التخلص من الأعباء المترتبة على الديون الخارجية، ولكن حق المستثمر الجديد في إخراج الأرباح وحصيلة بيع هذه الأصول من شأنه أن يشكل ضغطاً على حصيلة القطع الأجنبي، عدا ما يحمله ذلك من خطر زيادة نفوذ رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني (العبيدي: 2011).

أساليب وطرق إعادة تقييم الأصول

أصبحت عملية تحديد القيمة المناسبة لهذه المنشآت من الأمور الحيوية والملحة وبخاصة انها ملك لكل مواطني الدولة. ولهذا فان تحديد قيمتها ليس بالأمر السهل، وتواجه الكثير من المصاعب، وتتطلب في الكثير من الأحيان اللجوء الى التقدير والتنبؤ، وهي أمور يمكن ان تتفاوت فيها وجهات النظر المختلفة تفاتاً حاداً، وكذلك الظروف التي عليها هذه المنشآت الاقتصادية، ولكن يمكن اجمال ذلك في الاتي (المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط: 1997):

أولاً: مفهوم الأصول والخصوم وإعادة التقييم: تنطوي عملية تقييم أي منشاة اقتصادية على قائمة حصر وتقدير لقيمة أصول وخصوم تلك المشاة بهدف الوصول الى صافي قيمة هذه الأصول بغض النظر عن الطريقة التي يمكن اتباعها لتقدير تلك القيمة. ويتمثل الفرق الموجب بين قيمة الأصول والخصوم في صافي قيمة تلك المنشاة كوحدة اقتصادية واحدة. ويمكن اجمال اهم الأسس التي يستند عليها في تقييم وتقدير قيمة المنشاة العاملة في الاتي:

1. التكلفة كأساس القيمة.
2. السعر كأسا القيمة.
3. المقدرة على تحقيق الربحية كأساس للقيمة.

ثانياً: معايير التقييم: تستند عملية تقييم المنشآت الاقتصادية والوصول الى صافي قيمة المنشأة الى معيارين أساسيين:

1. صافي قيمة راس المال المستثمر: ويتمثل في الفرق بين أصول المنشاة الاقتصادية وما عليها من التزامات تجاه الغير باستثناء الملاك.
2. قيمة صافي ما تحققه المنشاة من أرباح: يتم تحديد صافي الربح والوصول اليه من خلال الحسابات الختامية، حيث يعتبر حساب العمليات الجارية الحساب الختامي الأساسي في وحدات القطاع العام وفق طرق المحاسبية معتمدة مسبقاً.

ولأغراض إعادة التقييم، فانه يمكن اعداد الحساب الختامي بصورة او بأخرى مع التعرف الى اتجاه تطور عناصر الإيرادات والمصروفات المختلفة والوصول الى صافي الأرباح المتوقع ان تحققها المنشاة على مدى سنوات العمر المتوقع لها.

ثالثاً: طرق إعادة التقييم: تتنوع الطرق المستخدمة في تقييم المنشأة الاقتصادية القائمة وفقاً لطبيعة هذه المنشاة، وشكلها القانوني، ونوع نشاطها والهدف من عملية التقييم ذاتها، ونوعية الأصول التي تمتلكها، بالإضافة الى كفاءة الجهاز الفني والإداري للمنشأة وعلاقاتها ومعاملاتها مع الغير، وكذلك الأوضاع الاقتصادية السائدة، وغير ذلك من العوامل التي لها تأثيرها في عملية التقييم.

بالإضافة الى ما سبق، فهناك العديد من المشاكل العملية والتطبيقية التي تختلف من منشأة الى أخرى ولها تأثيرها في عملية إعادة التقييم، الامر الذي تكاد تكون معه أي عملية تقييم لأي منشأة بمثابة عملية مختلفة عن غيرها. ومع هذا، فان الأسس التي يستند اليها في التقييم واحدة، ويبقى اسلوب هو نفسه والطرق المستخدم هي نفسها.

معوقات نقل الملكية من العام إلى الخاص:

ليس ثمة خلاف في أن عملية الخصخصة ليست بالأمر اليسير ولا يمكن إنجازها في عجالة، مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي أو التطور الإداري، فهي عملية معقدة وذات أبعاد وآثار سياسية واقتصادية واجتماعية، وتشريعية وتعترضها معوقات كثر، منها:

1. ضعف مستوى تطور القوى المنتجة والقطاع الخاص عموماً.
2. ضعف ومحدودية السوق المالية المحلية وهذا الضعف في السوق المالية لا يوفر الشفافية المطلوبة ولا يحقق الغرض من عملية البيع للمؤسسات العامة (خصخصتها) وخاصة إذا كان المطلوب توسيع قاعدة الملكية حيث لا تمتلك غالبية السكان أرصدة ادخارية.
3. التكاليف المالية الكبيرة المترتبة على الخصخصة، حيث معيار الكلفة/المنفعة غير ملائم.
4. مقاومة العمال وبعض الإدارات حيث يتعرض العمال بشكل مباشر للآثار السلبية للخصخصة حيث تكون أولى الإجراءات تسريح العمال، وهذه تشكل عقبة أمام الخصخصة.

مراحل الخصخصة:

بالرغم من أن عمليات الخصخصة قد تختلف في حجمها، والأسلوب الذي ستنفذ من خلاله، وكذلك المدة التي يستغرقها تنفيذ العملية، فإنه يمكن القول – باختصار- بأن أية عملية خصخصة يجب أن تتضمن المراحل التالية (المشاقبة: 2016) و(حافظ: 1994):

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد للخصخصة وتتضمن الآتي:

1. تحديد الدور الاقتصادي للدولة ومؤسساتها ودرجة تدخلها في النشاط الاقتصادي.
2. تحديد الأنشطة والمجالات التي يمكن خصخصتها وتلك التي ترى الحكومة ضرورة استمرارها.
3. وضع المعايير لاختيار المنشأة التي ستتم خصخصتها.
4. تحديد نوع المستثمرين من جهة كونهم وطنيين أو أجانب.
5. تحديد طرق اختيارهم ومعايير المفاضلة بينهم.
6. وضع السياسات الكلية التي يجب انتهاجها لخلق مناخ ملائم لبرنامج الخصخصة.
7. وضع الأطر التشريعية والمبادئ القانونية العامة اللازمة لبرنامج الخصخصة.
8. وضع خطة إعلامية للتعريف بالخصخصة

المرحلة الثانية: مرحلة تنظيم وتنفيذ الخصخصة، وتتضمن:

1. تصنيف وتأهيل المنشأة العامة للخصخصة.
2. تحديد أساليب الخصخصة.
3. تحديد القيمة السوقية الحالية للمنشأة المراد بيعها أو قيمة السهم الذي سيطرح في سوق الأوراق المالية.

المرحلة الثالثة: الرقابة والتقييم والمتابعة وتتمثل أهميتها في:

1. التأكد من سلامة التطبيق والتنفيذ.
2. تقويم الانحراف وتصحيح الاخطاء.

المحور الثالث: الأثار الاقتصادية لتطبيق الخصخصة

لكل أسلوب أو نهج أو فكرة جديدة تظهر إلى حيز التطبيق الفعلي في الاقتصاد، لابد لها أن تحدث آثارا اقتصادية وسياسية واجتماعية ومالية. وهذه الآثار ذات أبعاد متعددة، وهي في كل ذلك لابد أن تأخذ جوانب إيجابية وجوانب سلبية، وهو ما جعل الدول تتخذ سياسات اقتصادية بهدف التأثير على هذه النتائج لغرض الاستفادة الكبيرة من إيجابياتها، وتعظيم فوائدها على المسار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمالي، والتقليل ما أمكن من سلبياتها لغرض إبعاد الاقتصاد والمجتمع والاستقرار السياسي عن نتائجها ومخاطرها.

وعلى أية حال، فإن النتائج الإيجابية والسلبية بدأت تتبولر أكثر فأكثر، وإن الحقبة الماضية لعملية التطبيق الفعلي للخصخصة قد أعطت وضوحا أكثر لآثار الخصخصة بشقيها الإيجابي والسلبي في الدول التي طبقتها، وحتى نتمكن من الترجيح بين الأثار الإيجابية والسلبية التي ظهرت على اقتصاديات الدول التي طبقتها والتي يمكن أن نحصرها في الآتي:

أولاً: أثر الخصخصة على الكفاءة الاقتصادية وتحقيق اقصى ربح

1. تقوم العملية الإنتاجية في القطاع الخاص بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا لا يتأتى إلا إذا اتجهت الإدارة إلى التقليل من التكلفة، بالإضافة إلى التخطيط والتنظيم والتنسيق بين كل من المدخلات والعمليات الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الحديثة.
2. أن نسبة عالية من المشروعات التي تم خصخصتها أصبحت أكثر كفاءة وربحية عما كانت عليه في القطاع العام، وأن معدلات النمو قد ارتفعت بل إنها قد تحولت في بعض البلدان من معدلات سالبة إلى معدلات موجبة.

ومن أجل تحقيق هذه المزايا، يشترط إقامة توازن مبني على الاستقرار بين العرض والطلب، بحيث يكون الثمن عادلا مقابل سلعة مناسبة، وبذلك تتحقق مصلحة المستهلكين والمنتجين معًا. وتكمن أهمية المنافسة في إنها تولد التباري بين المنتجين، الأمر الذي يرغمهم (كراغبين في تعظيم الأرباح) على الاستجابة لحاجات المستهلك بأقل تكلفة. لأنهم إن لم يفعلوا ذلك، فإن شخصا فإن شخصا آخر سوف يستجيب بدلاً عنهم.

لكن في الجانب الآخر، نجد أنه من أبرز الأخطار التي تمثلها الخصخصة لهدف تحسين الكفاءة في النظام الاقتصادي إحلال الاحتكارات الخاصة محل الاحتكارات العامة وذلك في حال غياب المنافسة، حيث تمهد عملية الخصخصة لقيام احتكارات خاصة تتحكم بأسعار بعض السلع والخدمات الحيوية التي تمس صميم حاجات الناس، كما ان تطبيق سياسة الخصخصة - قد تحصر - عروض البيع بشركات احتكارية، تحت دعاوى كثيرة منها المواصفات والخبرات الفنية. وما إلى ذلك، مما يعني إلغاء المنافسة (العبيد، مرجع سبق ذكره:2011).

ثانياً: أثر الخصخصة على التوسع الملكية في المجتمع والمساهمة في راس المال الاجتماعي

1. من الفوائد التي تعزى إلى عملية الخصخصة توسيع قاعدة الملكية في المجتمع، وبالتالي مساهمة وإشراف من قبل شرائح واسعة من المجتمع في رأس المال الاجتماعي.
2. تبين الوقائع عدم تحقق هذا الافتراض حيث يفترض وجود ادخار عائلي كبير نسبياً وهذا غير متوفر في معظم الدول النامية، بالإضافة إلى أن الإجراءات الأخرى المصاحبة لعملية إعادة الهيكلة تؤثر على دخول ومستوى معيشة ليس العمال فقط، وإنما أيضاً الفئات الوسطى الأقدر على الادخار وغالباً ما يكون العمال غير مهتمين بالملكية.
3. الجانب المهم في عملية توسيع قاعدة الملكية، هو حق المشاركة في عضوية مجلس الإدارة حيث لا يكتسب حملة الأسهم هذا الحق إلا بعد تملكهم نسبة (10%) من إجمالي الأسهم، وغالباً لا يستطيع صغار المساهمين تشكيل كتلة مناسبة من الأسهم للتمثل في عضوية مجلس الإدارة وبذلك يفقدون حقهم في التوجيه والإشراف على عمل المنشأة. إذن ليس هناك ما يؤكد توسع قاعدة الملكية، بل على العكس تم استبدال الملكية العامة بملكية عدد محدود من الأفراد.
4. الاعتماد على القطاع الخاص بشكل كبير يؤدي إلى انكشاف خارجي أوسع قد يؤدي بدوره إلى زيادة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطني.
5. زيادة نفوذ رأس المال الأجنبي وخاصة في قطاعات البنية التحتية والخدمات العامة يشكل مساساً وتهديداً للسيادة الوطنية.

ثالثاً: أثر الخصخصة على الموازنة العامة بزيادة الإيرادات وتقليص النفقات

كانت أولى المشروعات التي تم نقل ملكيتها هي المشروعات العامة الرابحة والتي تحقق دخلاً وإيراداً ثابتاً للموازنة العامة للدولة، أما المشروعات الخاسرة فقد امتصت إعادة هيكلتها ما حققته عملية البيع من إيرادات، وفي حالات أخرى أطلقت حرية تسعير السلع والخدمات المقدمة من قبل هذه المنشآت، وبالتالي كان التخلص من الخسارة وتحسين الربعية من خلال زيادة الأسعار، أو تسريح العمال الفائضين، أو من خلال إلغاء بعض القيود والضوابط لتشغيلها واستثمارها، وهي أمور لا تتعلق مباشرة بالملكية. وتظهر آثار الخصخصة على الموازنة العامة للدولة إيجابيا في الاتي (الربيعي، مرجع سبق ذكره:2004):

1. خفض المديونية بمقدار الدعم الذي كانت تقدمه الدولة للمشروعات الخاسرة سنويا.
2. تحسن وضع الموازنة بعد عملية الخصخصة من جراء الإقلال من المديونية وفوائدها.
3. التخلص من المديونية القائمة أو تخفيضها نتيجة تسديد الديون من متحصلات بيع المشروعات.
4. متحصلات بيع المشروعات سوف يولد لدى الدولة قدرة تمويلية تستطيع معه إقراض بعض المشروعات لغرض دعم مراكزها المالية وتحسين أوضاعها.
5. ستزيد حصيلة الدولة من الضرائب من المشروعات التي تم تحسين أوضاعها نتيجة زيادة أرباحها ودخول العاملين فيه.

لكن في الجانب الاخر، لا يوجد دليل على هذا التحسن المزعوم، إذ تم تقليص العجز في الموازنة في أغلب الدول من خلال الضغوط المباشرة على الأجور والإنفاق العام والدعم للسلع الأساسية.

أيضاً من الآثار السلبية لعملية الخصخصة على المالية العامة هو الفائض المفقود على الموازنة نتيجة بيع الشركات والمشروعات العامة الرابحة.

كما أنها ستؤدي إلى تحويل ادخارات المواطنين الموظفة في سندات الخزينة، وإعادة توجيهها نحو البورصة. أي أن الادخارات ستبقى داخل محفظة الأوراق المالية لتتحول من سندات إلى أسهم دون أن تلعب دوراً مباشرا في الدورة الاقتصادية (العبيدي: مرجع سبق ذكره:2011).

رابعاً: أثر الخصخصة على توسيع حجم القطاع الخاص واعتماده في النمو والتنمية الاقتصادية

1. من المبررات التي تقدم للخصخصة، ضرورة إفساح المجال للقطاع الخاص القادر على تعبئة الموارد والاستغلال الأمثل لها.
2. نظراً لاعتماد الكثير من الدول النامية على التخطيط المركزي الحكومي والملكية العامة لوسائل الإنتاج، ظهر ما يسمى بالاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل الذي له آثار سيئة كثيرة، والخصخصة قد تكون وسيلة لحصر هذه الظاهرة في أضيق الحدود.
3. إن التراجع في دور الدولة والقطاع العام، يلعب دوراً أساسياً في انحسار الفئة الوسطى وهي الفئة الأكثر قدرة على تحريض النمو والتطور.
4. سياسات برامج التثبيت الهيكلي التي تم تطبيقها في الدول النامية هي سياسات كان الغرض المباشر منها غرضاً مزدوجاً، ألا وهو زيادة قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها المستحقة للدول المتقدمة – وهذا شيء مختلف عن التنمية بالطبع، حيث يكون التركيز على الانضباط المالي وإعادة توجيه الموارد لخدمة الديون حتى ولو تعارض ذلك مع متطلبات التنمية.

خامسا: أثر الخصخصة على العمالة وتخفيض البطالة:

يعد تأثير الخصخصة على العمالة من أهم المشاكل الاجتماعية للخصخصة، إذْ يؤدي ذلك إلى عواقب سياسية داخلية وخيمة تنتج عن اضطرابات وقلاقل كثيرة، لذا فإنَّ معالجة قضايا العمالة في ظل الخصخصة يجب أنْ يأخذ قدراً كبيراً من الاهتمام من قبل المسئولين عن تنفيذ برامج الخصخصة . وفي دول عديدة أعدت الحكومات برامج لحماية العمالة تزامنت مع برامج الخصخصة .

ويتفاوت أثر الخصخصة على العمالة بين صناعة وأخري، فطبيعة الصناعة التي تعمل فيها الشركة المراد خصخصتها لها تأثيرها على العمالة فإذا كانت تعمل في صناعة تنمو باستمرار، كان المزيد من التوظيف في المستقبل أمر مطلوب، وإذا كانت تعمل في صناعة تتميز بالتغيير والتطور التكنولوجي المستمر فهذا يؤدي إلى خفض مستمر فيها.

ومع ذلك، كثيراً ما يلاحظ أن العمالة تنخفض مع الخصخصة (إما خلال الإعداد لها، وإما بعد ذلك) ومع ما يصاحبها من إعادة هيكلة بسبب الاكتظاظ العمالي في العديد من المؤسسات التي تملكها الدولة (الاسكوا: 2000).

وتنخفض اثارها إذا اتخذت الحكومات إجراءات مبكِّرة لاطلاع الاتحادات العمالية والعمال على الإصلاحات وإشراكهم فيها، وإعداد قائمة خيارات لإعادة الهيكلة، ومساعدة العمال على أساس مستهدف ومحدد لإعادة الاندماج في سوق العمل، وإزالة العقبات، ومن ناحية أخرى كثيراً ما استفاد العمال الباقون مع الشركات الخصخصة بالحصول على وظائف ذات رواتب أفضل، وأسهم في الشركة، وتدريب محسن، وإمكانيات أفضل للتقدم في الحياة المهنية.

وعلى الرغم من أنَّ أثرها على اليد العاملة غير واضح، فقد لوحظ أنه من الممكن أن يكون للخصخصة تأثير حيادي أو إيجابي على العمالة .وما دامت الحكومات تقرن الخصخصة بسياسة عمالية وافية، وشبكات أمان اجتماعي بالإضافة إلى تطبيق مشاريع تمليك الموظفين لأسهم الشركات التي يعملون فيها، فإنَّ الخصخصة لها أثر إيجابي على اليد العاملة (شحادة: 2002).

خاتمة الدراسة: بعد ان تم التعرف على مفهوم الإصلاح الهيكلي ودوافع ومبرراته وأنواعه ومتطلباته وبيان المرجعية النظرية التي يستند عليها، وبنهاية تجوالنا مع الخصخصة ومفهومها ونشأتها ودوافعها وأهدافها ومعوقاتها وأشكالها وبيان الأسس النظرية والعوامل والركائز التي تنسند عليها ، وأثارها الاقتصادية (والإيجابية والسلبية منها) على مختلف النواحي، تبين لنا أن هذه العملية معنية بظروف المكان والزمان التي تنشأ فيه، فقد تصلح في بيئة ما وقد لا تصلح في بيئة أخرى، وقد تصلح في وقت ما في بيئة ما، وقد لا تصلح في البيئة نفسلها بوقت آخر، ومرجع ذلك كله للظروف والمتغيرات. **وبناءاً على ذلك تم التوصل الى النتائج التالية:**

1. تختلف الأهداف والسياسيات التي تتبناها الدول من تطبيق سياسة الخصخصة بغية التغلب على دوافعها الاقتصادية والسياسية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، ومن دولة نامية إلى أخرى، فلم تعد الخصخصة غاية في ذاتها بقدر ما هي أداة من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي.
2. يتوقف أثر الخصخصة على العمالة إلى حد ما على أسلوب الخصخصة الذي تم اختياره.

3. خطورة مقايضة الدين الخارجي بملكية المشروعات الوطنية يكون ذلك غالبا في ضوء امتيازات وضمانات سيتضرر منها البلد مثل حرية تحديد الأسعار والأجور، ونوعية التقنية المستخدمة، والإعفاءات الجمركية والضريبية، الأمر الذي يتعارض مع السياسات القومية للدول.
4. التدرج الزمني في إتمام عملية الخصخصة يفضي إلى نتائج إيجابية، وفي المقابل التسرع يؤدي إلى كثير من الفشل في تحقيق الهدف المعلن من الخصخصة.
5. نقل ملكية القطاع العام إلى الخاص بأي أسلوب كان يستلزم بالضرورة تقييم أصول وخصوم المنشأة محل التقييم، نظراً لوجود عوامل متعددة تتأثر بها القيمة، تمهيداً لتسعير حقوق ملكيتها، وتقدير قيمتها المبدئية أو الاسترشادية، والذي يعد ذلك أحد مقومات نجاح الخصخصة.
6. أدت الخصخصة الى ارتفاع الكفاءة الاقتصادية والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وارتفاع الطاقات التشغيلية في الوحدات التي تمت إعادة هيكلتها.
7. ساهمت الخصخصة في تخفيض الأعباء على الموازنة العامة، وذلك بتجنب تحمل الدولة لعبء المؤسسات الخاسرة والاستمرار في دعمها. وفي نفس الوقت وزيادة إيرادات الدولة من خلال الضرائب المفروضة على الشركات بعد خصخصتها.
8. عدم وجود ادخار عائلي كبير نسبياً (في معظم الدول النامية)، كما أن الإجراءات المصاحبة لعملية إعادة الهيكلة تؤثر على دخول ومستوى معيشة الفئات الوسطى الأقدر على الادخار.

التوصيات: في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من النتائج سالفة الذكر، يورد الباحث بعض التوصيات:

1. ضرورة تبني خطط قومية لتنويع الهياكل الاقتصادية وفق استراتيجيات تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي، مع التأكيد أن هذه إصلاحات لابد من أن تُنفذ بشكل مستمر ووفق أهداف معينة.
2. دعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عبر مواصلة الاصلاحات المؤسسية الهادفة إلى تهيئة البيئة المواتية لنمو أنشطة القطاع الخاص لجذب الاستثمارات اللازمة.
3. إعداد برنامج علمي مدروس ومتكامل بواسطة خبرات وكفاءات مؤهلة في كافة التخصصات وفقا لمعايير دولية معترف بها، بما يحقق مصالح الحكومة وكافة الأطراف المتأثرة بالخصخصة.
4. أن تسبق عملية تقييم الوحدات الاقتصادية المراد خصصتها، إعادة هيكلة المنشآت الخاسرة لتحسين وتطوير هياكلها المالية وإمكانياتها الداخلية، والعمل على إبقاء المنشآت الناجحة والمتعلقة بالخدمات الأساسية المتعلقة بحياة المواطنين بيد الدولة.
5. العمل على توفير المناخ الاستثماري المحفز الذي يدفع بالقطاع الخاص للمشاركة الجادة في ممارسة الأنشطة الإنتاجية والخدمية جنباً إلى جنب مع القطاع العام، في ظل سياسة مستقرة وتشريعات تبسط القواعد والتعليمات، وتزيل القيود والمعاملات، وبما يحقق جو المنافسة الحرة
6. تشجيع القطاع الخاص على انتهاج سياسة واضحة في التوظيف وذلك بتقديم خصومات ضريبية ومزايا استثمارية للمؤسسات الخاصة التي توفر فرص عمالة حقيقية تتناسب مع نشاطها الاقتصادي.
7. تطبيق الخصخصة بنظام التعاقد الذي يشمل عقود التأجير وعقود الإدارة وكذلك نظام التحويل إلى مشروعات مشتركة. وبذلك تضمن الدولة أصول ممتلكاتها حفاظا على مواردها وثرواتها الوطنية من جانب، وإعادة تنمية واستثمار الموارد المعطلة عن الاستثمار الحقيقي من جانب ٍثان، وضمان وتأمين حقوق أجيالها القادمة من جانب ثالث.
8. ضرورة قيام الدولة بدعم وحماية الإنتاج الوطني من القطاع العام والخاص من توفير مواد أولية وغيرها، بما يدعم العملية التنموية بالبلد بشكل عام.

قائمة المراجع:

1. بن شهرة: مدني، "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ومؤسسات المالية الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (2008)، (د. ط). ص 6.
2. الاقدي: محمد احمد، "سياسات الاستقرار بين الطموح النظري واشكاليات التطبيق"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الأول، جامعة العلوم والتكنلوجيا، اليمن، (1996)، ص 86.

3. بن شهرة، مدني، مرجع سبق ذكره، ص 33.
4. راشد: عبد المجيد،" سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي"، مجلة الركن الأخضر، الكويت، (2008)، (د. ط)، ص 11.
5. الأهواني: نجلاء، "سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر"، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطل في دول الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية ((1993، ص102.
6. المسافر: محمود خالد، "العولمة الاقتصادية- هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب"، بيت الحكمة، العراق، (2002)، (ط 1) ص 155.
7. النجيفي: سالم توفيق، "سياسات التنمية الاقتصادية والتكييف الهيكلي وازمة التكامل الاقتصادي العربي"، ترجمة: حميد الجميلي، بيت الحكمة، العراق، (د. ت)، (ط1)، ص21.
8. عبد الحميد: عبد الستار عبد الحميد "تقييم سياسات صندوق النقد الدولي في مصر"، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، مصر، (2000)، (د. ط)، ص50.
9. عبد الخالق: جودة،" الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية الى التبادل المتكافئ"، مصر، دار النهضة العربية، مصر، (1992) (ط1)، ص132.
10. رزق: عادل (دكتور)،" إدارة الازمات العالمية"، مجموعة النيل العربية مصر، (2010)، (ط1)، ص269.
11. القطب: مروان محي الدين (دكتور)، "طرق خصخصة المرافق العامة – الامتياز – الشركات المختلطة– BOT – تفويض المرفق العام – دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، (2002)، (ط 3)، ص252.
12. الربيعي: عبده محمد فاضل (دكتور)، "الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية"، مكتبة مدبولي، مصر، (2004)، (د. ط)، ص12.
13. العبد لله: مصطفى محمد،" التصحيحات الهيكلة والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، (1999)، (د. ط)، ص149.
14. بوعواجة: محمد، "التخصيصية في تونس- التخصصية والتصحيحات الهيكلية"، صندوق النقد العربي، الأمارات العربية، ديسمبر (1988)، ص201.
15. زايد: أحمد، " الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث: تحليل سيكولوجي للدور الاقتصادي للدولة "، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (133)، الامارات العربية، (1990)، ص102.
16. موسى: أحمد جمال الدين وآخرون،" الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام، دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصري"، جامعة المنصورة، مصر، (2004)، (د. ط)، ص37.
17. ماهر: أحمد،" دليل المدير في الخصخصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2003)، (د. ط)، ص25.
18. الابرش: محمد رياض الأبرش (دكتور)، نبيل مرزوق(دكتور)،" الخصخصة -آفاقها وأبعادها"، دار الفكر المعاصر، سوريا، (2002)، (ط1)، ص31.
19. النجار: أحمد منير (دكتور)،" الخصخصة إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي- حالة دولة الكويت"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 102، الكويت، (2001)، (د. ط)، ص200.
20. دنيا: شوقي،" الخصخصة وتقليص دور القطاع العام وموقف الاقتصاد الإسلامي"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القري، السعودية، (2003)، ص7.
21. الشحات: أحمد يوسف،" الخصخصة والكفاءة الاقتصادية"، دار النيل للطباعة، مصر، (2001)، (د. ط)، ص18.
22. المتوكل: مصطفى حسين (دكتور)، "الخصخصة خلق آفاق جديدة أمام القطاع العام"، المركز الوطني للمعلومات، مجلة المعلومات، العدد الثاني، مارس، السعودية (2001)، ص2.
23. شريم: عبيد سعيد، " الخصخصة ودور مكاتب المحاسبة والمراجعة في تنفيذها"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، عدد (١٥)، سبتمبر، مصر، (2000)، ص144.

24. أحمد: آدم مهدي،" الخصخصة في الدول النامية"، الشركة العالمية للطباعة والنشر، مصر، (2001)، (د. ط)، ص13.
25. الجلبي: اياد بشير (دكتور)، قيس ناظم الغزال(دكتور)، "ندوة خصخصة الاقتصاد العراقي- البعد الاقتصادي لخصخصة الدول النامية وأثره في اقتصادات البيئة، جامعة الموصل، العراق، (2005)، ص107.
26. مرزوق: نبيل (دكتور)،" الخصخصة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية"، دار الفكر، سوريا، (1999)، (ط 1)، ص86.
27. عبد الله: سالم، "الخصخصة وتقييم الأسهم والأصول في البورصة"، (د. ن)، مصر، (1996)، (د. ط)، ص35.
28. الهندي: منير إبراهيم، "أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة-خلاصة الخبرات العالمية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، (1995)، (د. ط)، ص179.
29. الربيعي: عبده محمد فاضل (دكتور)، مرجع سبق ذكره، ص171.
30. أحمد: آدم مهدي، مرجع سبق ذكره، ص13.
31. عفيفي: أمل صديق "الخصخصة في مصر توصيف وتقييم"، ترجمة: جمال عبد المقصود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (2003)، (د. ط)، ص 402.
32. العبيدي: إبراهيم عبد اللطيف (دكتور)،" الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي (دراسة مقارنة)"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، (2011)، (د. ط)، ص55.
33. المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط "الإصلاحات" الاقتصادية وسياسة الخوصصة في الوطن العربي"، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، (1997)، ص: ص 227:235,
34. المشاقبة: إبراهيم عواد،" أثر الخصخصة على تطوير إدارة المنتجات"، دار اليازوري العلمية، الأردن، (2016)، ط (1)، ص78.
35. حافظ: سعد،" سياسات التكيف وآليات السوق -دراسة حالة الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، (1994)، (د. ط)، ص4.
36. العبيدي براهيم عبد اللطيف (دكتور)، مرجع سبق ذكره، ص85.
37. الربيعي: عبده محمد فاضل (دكتور)، مرجع سبق ذكره، ص193.
38. العبيدي: إبراهيم عبد اللطيف (دكتور)، مرجع سبق ذكره، ص102.
39. الإسكوا، "الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة"، الأمم المتحدة، نيويورك، (2000) (د. ط)، ص32.
40. شحادة: كمال (دكتور)،" عبر من الخصخصة-خواطر برسم الدول العربية "، ترجمة :غسان غصن، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وحدة معلومات التنمية للدول العربية، مصر، (2002)، (د. ط)، ص28.